وتجهيزها وتشغيلها في مواقع إستراتيجية، كالمطارات ومراكز المدن، في كل الوجهات السياحية المفتاحية. بحلول عام 2006م أصبح هناك 20 مركز معلومات سياحية من أنواع مختلفة قيد العمل في مواقع عدة في المملكة، بما فيها مراكز التسوق، وتسعة مطارات رئيسة.

تعد منصة المعلومات الآلية إحدى التنويعات على نموذج مراكز المعلومات السياحية المتطورة، وهي مركز معلومات سياحية إلكتروني، يشبه أجهزة الصراف الآلي، ويوفر معلومات الزائر على شاشات عرض لمسية طوال 24 ساعة، وتخطط الهيئة العليا للسياحة لتركيب 50 منصة معلومات آلية كهذه بين عامي 2007–2008.

مراكز المعلومات السياحية بأنواعها كافة مفيدة، خصوصاً من ناحية توفير المعلومات للزائرين حال وصولهم إلى الوجهة السياحية، من دون معرفة مسبقة بالمرافق ومواقع الجذب التي يودون زيارتها، أو بما يرغبون رؤيته أو القيام به.

كذلك الأمر في سياق سوق السياحة المحلية، سوف تعمل شبكة مراكز المعلومات السياحية برمتها على الترويج للوجهات السياحية الأخرى داخل المملكة بتوفيرها المعلومات، والإحالات المطلوبة من الزائرين.

الفصل الثالث عشر

خاتمة وتوليفة جامعة للأفكار

obeikan.com

إيضاح وجهات نظرنا حول الموضوع

من منظور شخصي بحت، يعد هذا الكتاب محاولة لتفسير سبب اقتناع المؤلف بأن السياحة ضرورية وممكنة ومفيدة للمملكة العربية السعودية.

وقد قدم الكتاب رؤية سياحة سعودية وضعها سعوديون للسعوديين – سياحة متساوقة اجتماعياً وثقافياً، ومسؤولة بيئياً، ومجدية ومربحة اقتصادياً، ولكل هذه الأسباب فهي سياحة مستديمة.

من منظور أعرض وأكثر أهمية، هذا الكتاب محاولة لتقصي دور السياحة المناسب وإسهاماتها المختلفة، من خلال ذلك إظهار والقضايا المفتاحية في تنمية السياحة ومناقشتها. والغرض من ذلك كله توعية المجتمع ومساعدته على التوصل إلى فهم أعمق، ليس فقط لحكمة قرار الحكومة السعودية بالاعتراف بالسياحة، بل أيضا لفهم خواص هذه الصناعة المركبة وتعقيداتها.

كما ذكرت في المقدمة، الموضوعات الجوهرية التي يتأسس الكتاب عليها، ويتطور، تكمن في مجموعة الأسئلة الضمنية، والأساسية في آن، حول ما إذا كانت السياحة ضرورية ومرغوبة ومجدية؛ وإن كانت كذلك، فأي نوع من السياحة نتصور؟ ولمن؟ وكيف تنبغي تنميتها وإدارتها؟ وما الأطر المؤسسية والقانونية والإدارية التي تحتاج إليها لتوجيهها وقيادتها؟ وكيف ينبغي الترويج للمملكة ومناطقها بوصفها وجهة سياحية؟، ولماذا؟ وقبل كل شيء آخر، لِمَ وكيف ينبغي إعلام المجتمع بشكل عام واستشارته حول كل خطوة على الطريق.

في مركز النقاش على طول الخط مبادرات الهيئة العليا للسياحة وأعمالها. لكن الكتاب الحالي ليس سجلاً تاريخياً لها، وإن يكن من المنطقي أن تحتل نشاطات الهيئة مكاناً بارزاً في هذا النقاش، كونها أداة للقطاع العام،

أنشأتها الحكومة، وخولتها صلاحية صناعة السياحة ورعايتها وتنميتها، والترويج لها.

غايتنا في الفصل الختامي الحالي محاولة إيجاد توليفة موجزة للنقاط الرئيسة التي أثارها النقاش في هذا الكتاب، ومحاولة التوصل إلى نتائج راهنة، والتطلع إلى المستقبل.

وسوف تظهر هذه المحاولة موقع السياحة اليوم، ومجموعة القضايا، والمقومات الرئيسة المؤثرة في آفاق تقدمها.

لعل من المفيد أولاً معالجة القضية الأخرى المهمة حول التوجه الأساسي للكتاب الحالي.

قد يرى بعض القراء، من خلال طابع الكتاب العام، ونبرته، وطريقة عرض الحجج والآراء الواردة فيه وتحليلها، أن فحوى النقاش - إلى حد ما - هو الدفاع عن السياحة عموماً، وعن الهيئة العليا للسياحة على وجه الخصوص.

هذه بالتأكيد قراءة مغلوطة لغرض الكتاب المعلن. بالطبع، نقطة انطلاق النقاش إعلان الحكومة المسبق قرارها الاعتراف رسمياً بالسياحة قطاعاً إنتاجياً في الاقتصاد، وتأسيس الهيئة العليا للسياحة بهدف تنفيذ التفويض التنموي الملائم. وعليه فإن اعتراف الحكومة بالسياحة، وتقبلها لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية جزء من السياسة الوطنية المعلنة.

لذلك لا يتمحور الكتاب كثيراً حول الدفاع عن السياحة، فذلك بالتأكيد أمر تحقق للتو، وهو تحديداً الحجة التي حركت، ووجهت قرار الحكومة بتنمية السياحة أصلاً. أما المشروع المفصل لتخطيط عملية تنمية السياحة الوطنية، الذي اضطلعت به الهيئة العليا للسياحة لاحقاً، فقد قدم دعماً إضافياً لجدوى صناعة السياحة، ومن ثم أثبت مصداقية قرار الحكومة بالاعتراف بصناعة

السياحة والسعي إلى تنميتها. لقد تجاوز النقاش نقطة الدفاع عن السياحة، ومضى قدماً إلى مراحل أبعد.

نبين مجدداً في هذا الكتاب المسوغ العقلي لتنمية السياحة، لكن ذلك يهدف أساساً إلى إيجاد السياق الضروري والملائم. بدرجة أكبر، يتمحور الكتاب الحالي - بالأحرى - حول نوع السياحة الواجب تنميتها، وكيفية تحقيق ذلك.

وبهذا لا يعد دفاع الكتاب عن رؤية معينة للسياحة السعودية، وتحمسه لها عملاً مداناً أو غير لائق، ولا يبطل بالتأكيد جدوى محاولته، أو يفسدها متحيز أو دفاعي.

مفهوم صناعة السياحة الضرورية والشاملة

بالنسبة إلى السؤال: لماذا تُعد السياحة ضرورية؟ أوردنا حججاً ساقتها الحكومة عن حق في خطط التنمية الوطنية المتعاقبة. وتتركز هذه في الحاجة إلى تنويع الاقتصاد، بعيداً عن صناعة النفط، وإيجاد فرص التوظيف والأعمال أمام شبابنا، الذين تتزايد أعدادهم باطراد، وتحقيق تنمية متوازنة إقليمياً (حسب المناطق).

هذه كلها محددات اقتصادية، لكنها في نهاية المطاف تؤثر في المجتمع، ورفاهيته، وصلاح حاله. هناك حجج أخرى غير اقتصادية، لكنها لا تقل أهمية، لمصلحة تنمية السياحة، وإن تكن حجة الدفاع عن السياحة بوصفها ضرورة اقتصادية حتمية - برأينا - دامغة بما فيه الكفاية.

نصل بهذا تحديداً إلى نقطة انطلاقنا الحقيقية: هل السياحة في المملكة العربية السعودية مجدية وعملية؟ جادلنا بأن ثمة أفقاً رحباً لتنمية نوع معين من السياحة لا يعد فقط مقبولاً وحساساً، بل أيضا مفيداً واجتماعياً.

وتتمحور هذه الرؤية جوهرياً حول صناعة سياحة متمركزة في السعودية، تضع في قلب مفهوم التنمية سوق السياحة المحلية في المملكة.

obeikan.com

بعبارات أخرى، سوف تتم تنمية صناعة السياحة في المملكة من أجل المواطنين السعوديين بالدرجة الأولى. الأولوتان الثانية والثالثة تستهدف أسواق المصدر السياحي لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي، ودول العالم العربي الأوسع في منطقة الشرق الأوسط.

ولا يرجح أن يكون لأي من هذه الأسواق تأثيرات اجتماعية-ثقافية غير مقبولة في المجتمع السعودي. فيما وراء أسواق المصدر هذه، سوف ننظر إلى العالم الإسلامي الأبعد.

الأعداد الأقل من السائحين الذين نستضيفهم سوف يكونون فئات ذوات اهتمامات خاصة بتراثنا الثقافي والطبيعي، وعادة يكون هؤلاء من الأشخاصاً ذوي ثقافة عالية، وهم كثيرو السفر، واسعو الخبرة، ممن يقدرون أعرافنا الاجتماعية والثقافية ويحترمونها. إنهم – أو يمكن أن يصبحوا – ليس فقط أصدقاء بل أيضاً سفراء مهمين للمملكة العربية السعودية في العالم الخارجي، ولا تستطيع أي دولة رفض مثل هذه الفائدة[1].

علينا في الوقت ذاته ألا نغض الطرف عن حقيقة أن لدينا سوقاً سياحية كبيرة مرتبطة بالأعمال، بما في ذلك النمو المقدر لإمكانات قطاع الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض. إذا تمّ دعم قطاع سياحة الأعمال وتشجيعه على نحو ملائم، فلا بد أن ينمو ويتطور، نتيجة نمو اقتصادنا المطرد، وكذلك نتيجة تسهيل إجراءات إصدار تأشيرات الأعمال. وتتمتع قطاعات الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض – على وجه التحديد – بإمكانات هائلة، وترتبط بشكل حيوي ومباشر باقتصادنا، وازدهاره المستمر، ولكن يتوجب تحريرها من القيود البيروقراطية غير الضرورية.

باختصار، لقد اقترحنا رؤية لصناعة سياحة سعودية حيوية (دينامية)

وفعالة، وذات توجهات تنموية؛ رؤية تؤكد بشدة الثقافة والتراث والتقاليد السعودية، وتحتفي بها وتشجعها؛ رؤية تعتمد أيضاً على إنجازات التنمية الحديثة في المملكة، وعلى وضعها الراهن بصفتها مركز نفوذ اقتصادي، وعلى أهميتها السياسية زعيم بوصفها إقليمياً صاعداً؛ رؤية توفر – بدرجة لا تقل أهمية – الترفيه والمتعة لعموم المواطنين، خصوصاً الأسر.

إن الخلط بين هذا المفهوم المفيد والصحي تماماً لتنمية السياحة، والفهم الضيق لأنواع معينة من النشاطات السياحية وأنماط الاستهلاك غير الملائمة، هو محاولة متعمدة لإساءة فهمه ورفضه وإدانته بذنب ارتباطه بوجه السياحة غير المقبول. لكن السياحة مجموعة نشاطات هائلة التنوع، والسعودية سوف لن تستنسخ نماذج سياحية بخنوع، ولن تقلد دونما نقد وتمحيص الوجهات السياحية الأخرى، مهما بلغت درجة نجاح نماذجها السياحية التنموية. فالسعودية، بكل بساطة، ليست مضطرة إلى فعل ذلك.

معالجة التحديات المفتاحية

إن أوضح المظاهر المادية الملموسة لتحقق الوعد السياحي المأمول تكمن في الفائدة الاقتصادية المتوقعة بإيجاد 1.5 مليون فرصة عمل مباشرة أو غير مباشرة، على امتداد فترة السنوات العشرين القادمة من إستراتيجية تنمية السياحة الوطنية، لكن بلوغ ذلك الهدف يقتضي منا معالجة بعض التحديات المفتاحية بطريقة ملائمة.

بدءًا بالعمالة والتوظيف، يتجسد التحدي:

أولاً: في التغلب على القيود، التي يفرضها القصور الشديد في الثقافة السياحية، ومرافق التدريب في الدولة، حتى تتمكن من توفير اليد العاملة المدربة والماهرة المطلوبة. كما يتجسد.

ثانياً: في التغلب على القيود التي تفرضها المفاهيم السلبية، والمتجذرة

حول امتهان العمل في قطاع السياحة.

لقد حققنا بعض التقدم في هذا الميدان، ليس فقط في معالجة بعض الحاجات الملحة، بل أيضًا في وضع أسس متينة للمستقبل. فقد ازداد عدد كليات السياحة وبرامج الضيافة بشكل ملموس، في حين تسارعت تدريجياً وتيرة "سعودة" القوى العاملة في قطاع السياحة حالياً، من خلال توفير برامج التدريب المتخصصة بالتعاون الفاعل مع العاملين في الصناعة[2].

في الوقت ذاته، بدأ العمل في اعتماد المهارات والمؤهلات السياحية كي تستطيع صناعة السياحة توفير مسارات محددة واضحة المعالم، وجذابة لشبابنا.

إن صناعة السياحة المتنوعة والمتشظية والمبعثرة جغرافياً تزدهر بوجود شبكات وترتيبات تعاونية، فهي بحاجة إلى بنية تنظيمية تتساوق بشكل فريد مع هذه الخصائص. حالياً، ما تزال الهيئة العليا للسياحة المنظمة السياحية القانونية الوحيدة، ولكن تمَّ تحقيق تقدم ملحوظ في التحضير لإنشاء مؤسسات سياحية إقليمية ومحلية مستقلة، وقادرة مستقبلا، بالإضافة إلى هيئات تمثل القطاع الخاص.

ما يزال الإطار القانوني الناقص والقديم والمتهالك - إلى حد ما - يحكم صناعة، السياحة ويشكل تحدياً كبيراً. إذ ليس هناك فقط كم هائل من العمل التشريعي الذي يجب القيام به، والذي يستغرق الكثير من الوقت، بل هناك أيضا كم مقدر من العمل على ترشيد السلطات والصلاحيات الموزعة بشكل واسع على القطاعات المحورية في صناعة السياحة وتكاملها، وضمها تحت مظلة الإدارة الوطنية المنشأة حديثا- الهيئة العليا للسياحة.

وقد قامت الهيئة العليا للسياحة - توقعا منها التصديق على التشريعات الأساسية التي تجيز نقل السلطات ذات الصلة إليها - بإجراء مشاورات عن قرب، وتنسيق العمل مع صناعة السياحة، فحدثت اللوائح التنفيذية، أو وضعت

مسودات قوانين، وأنظمة جديدة لقطاعات الفنادق، والوحدات السياحية المفروشة، ووكلاء السفر، ومنظمي الجولات السياحية.

في أثناء ذلك، فوضت الحكومة الهيئة العليا للسياحة صلاحيات إدارة اللوائح المشتركة الجديدة، في حين قامت الهيئة أيضا بتفعيل عملية الترخيص لمشغلي الجولات والمرشدين السياحيين.

وبالتوازي مع هذه المبادرات التشريعية السياحية، واستباقاً منها لإلحاق قطاع الآثار والمتاحف بالهيئة، وضعت الهيئة العليا للسياحة قانون الآثار الجديد، الذي يمر حالياً بمرحلة الإقرار والتصديق.

ومن المؤكد أن يساعد ذلك القانون على حسن استخدام وزيادة روابط الدعم المتبادلة والبالغة الأهمية بين السياحة وتراثنا الثقافي.

إن الافتقار إلى القدرة في صناعة جرى الاعتراف بها حديثاً – وهو أمر يمكن تفهمه تماماً – يتبدى بوضوح على المستويين المؤسسي والشخصي. على المستوى المؤسسي، ثمة حاجة ملحة إلى بنية تنظيمية متكاملة تضم القطاعين العام والخاص. وعلى المستوى الشخصي، هناك نقص في المهنيين السياحيين الذين يتمتعون بالخبرة الكافية في مجالات التخطيط والتنمية والتسويق والإدارة العامة للسياحة في الدولة، بالإضافة طبعاً إلى نقص قوة العمل المدربة والمؤهلة إلى درجة كافية.

بهذا يتشعب التحدي المتأصل في هذا القيد، ويمتد على فترة زمنية طويلة. لكن التقدم المهم تمَّ تحقيقه، ليس فقط على صعيد قمة الإطار المؤسسي، الذي يمثله التطور المهني للهيئة العليا للسياحة فحسب، بل أيضاً، وعبر مبادراتها المختلفة، يزداد باطراد زخم النزعة إلى تحديث الكفاءات التقنية في صناعة السياحة ككل.

في حين تكثر المواد السياحية الخام في المملكة، تقل المواقع المنظمة لجذب

الزائر أو السائح. وبعيداً عن إيجاد مواقع جذب مستمدة من تراث المملكة الثقافي والطبيعي، هناك ضرورة ملحة لتصنيع مواقع جذب أخرى للترفيه والاستجمام.

تمَّ تحقيق بعض التقدم في هذا الميدان أيضا، وإن يكن بوتيرة بطيئة، وسوف يسّرع تحويل قطاع الآثار والمتاحف مؤخراً عملية تنمية مواقع جذب الزائر في المستقبل، على الأقل في مجال مواقع جذب التراث الثقافي.

أما الاستثمار الخاص في مواقع جذب جديدة للترفيه والتسلية فيعتمد - إلى حد بعيد - على إفساح المجال أمام نمو الطلب الكامن عليها، كما يعتمد بشكل حيوي على توفير الضمانات بسير العمل من دون معوقات قد تنتج عن عدم الوضوح في معايير السلوك الاجتماعي.

تحديان آخران يرتبطان مباشرة بندرة مواقع جذب الزائر المنظمة: موسمية المنتجعات، والمرافق السياحية التقليدية، وقلة الوجهات السياحية المنظمة، ضمن خطة شاملة، ومتنوعة الاستخدام.

تتضمن معالجة ظاهرة الموسمية تنويع المنتج والسوق السياحيين، بالإضافة إلى إحداث تغييرات مؤسسية أوسع، كتعديل نظام العطلات؛ المدرسية التقليدي. وقد أعدت الهيئة العليا للسياحة مقترحات لإجراء هذه التعديلات على نظام العطلات لتمكين عموم الناس - خصوصا العائلات - من أخذ عطلات وإجازات قصيرة، يقضون قسطاً أكبر منها داخل المملكة.

في الوقت ذاته، تعاونت الهيئة العليا للسياحة عن قرب مع المساهمين وأصحاب المصلحة المحليين والفرعيين لتحضير خطط تنمية السياحة في كل مناطق الترفيه والاستجمام في المملكة، فقدمت بذلك إطاراً واضحاً لإحياء المنتجعات الموسمية وتجديدها.

صممت الهيئة كذلك مناطق وجهات سياحية جديدة، استجابة لطلب المستهلك الخبير والمحنك، بطريقة تنافسية وشاملة، وقبل كل شيء، تفي

بالطلب عليها، وذلك عبر توفير مرافق كبيرة ومتنوعة الاستعمال، وإحداث تجارب سياحية ومواقع جذب على امتداد العام. فغياب مثل هذه الوجهات كان، ولا يزال، تحدياً رئيساً أمام صناعة السياحة في المملكة.

حددت الهيئة وقومت عدة مناطق ومواقع يمكن تطويرها إلى وجهات سياحية جديدة ومتنوعة الاستخدام، ووضعت تصورات لخطط تنموية بهدف توفيرها للمستثمرين، والمتعهدين المحتملين، مستقبلا. وقد صادقت الحكومة على عمليات التنمية المقترحة فيما يتعلق بمشروع العقير، وهو مشروع وجهة كبيرة متعددة الاستعمال يمر حالياً بمرحلة عرضه للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

من المقرر أيضاً - حسب الجدول الموضوع - إقامة مشروعات مماثلة للتنمية السياحية كبيرة الحجم في مناطق أخرى من المملكة، وبشكل خاص على شاطئ البحر الأحمر. وتعد هذه خطوة مهمة إلى الأمام تنبئ بالخير لصناعة السياحة في المملكة.

إن الغياب شبه الكامل لمشغلي الجولات السياحية - خصوصاً المحلية - يشكل ضعفاً بنيوياً آخر تعانيه صناعة السياحة؛ لأن منظمي الجولات يؤدون دوراً حيوياً وبالغ الأهمية في تصميم المنتجات السياحية ورزمها وترويجها وبيعها. وقد سعت الهيئة العليا للسياحة إلى توفير المساعدة التقنية لقنوات توزيع السياحة، وذلك عبر برامج التدريب في أنظمة تشغيل الرحلات، كما تتوقع الهيئة استخدام سلطاتها على هذا القطاع في تعزيز قدراته وتقويتها إلى حد أبعد في الوقت المناسب.

يعد تخطيط الوجهة السياحية وتنميتها وإدارتها بوعي وإدراك جزءاً لا يتجزأ من صناعة السياحة الناجحة. والتحدي الذي واجهته الهيئة العليا وصناعة السياحة عموماً كان الغياب شبه الكامل لأي بيانات ومعلومات سياحية رسمية موثوقة.

ومن المنطقي أن يكون تجسير فجوة المعلومات السياحية أحد الاهتمامات الرئيسة للهيئة العليا للسياحة، وأحد أسباب ما حققته من نجاح إلى الآن. لقد ازدادت بشكل مقدر مجموعة المعارف السياحية التي كانت هزيلة في السابق، بفضل برامج الأبحاث وجمع المعلومات والبيانات المستمرة التي شرعتها الهيئة، والتي لا تعد صارمة في تصميمها وتنفيذها فحسب، بل تتطابق أيضا مع المعايير والنماذج العالمية.

مع ذلك، وبسبب طبيعة نتائج البحث وعملية جمع البيانات، تبقى المهمة غير منتهية، وقائمة على الدوام.

أخيراً، لعل أصعب التحديات كان ولا يزال قضية المفاهيم والمواقف المتباينة والمتعددة الوجوه تجاه السياحة في المجتمع الأوسع.

بالنسبة إلى الحاجة إلى مقاومة الفكرة القائلة إن السعودية ليست وجهة سياحية جذابة، وما يرافقها من تصورات عن غياب مواقع الجذب الكافية، والافتقار إلى القيمة لقاء المال المدفوع، فإن برامج التسويق وزيادة الوعي التي تبنتها الهيئة العليا للسياحة، مدعومة بأنظمة ضمان جودة المنتج، بدأت بالتأكيد في تصحيح الوضع، مع أن هناك قدراً كبيراً من العمل الذي ينبغي القيام به.

تبقى – مع ذلك كله – قضية معايير السلوك الاجتماعي وفصل الجنسين خارج منزل الأسرة، والآثار التي تتركها، ربما أعقد تحدٍ يواجه صناعة السياحة على الإطلاق. في الواقع، ليس من قبيل المبالغة القول: إنه ما دامت الأسرة لا تستطيع التمتع بالإجازات والترفيه مجتمعة كوحدة متكاملة؛ فإن صناعة السياحة، والقطاعات الأخرى المرتبطة بها فعلياً، سوف تبقى عاجزة عن تحقيق إمكاناتها الحقيقية. لسوء الحظ، ونتيجة لذلك، سوف يضيع أيضا طيف واسع من المنافع الاجتماعية الأخرى، مثل رفاهية الأسرة وصلاح حالها والتماسك الاجتماعي الأعم. كما تضيع فوائد السياحة الاقتصادية التي لا تقل

أهمية، كإيجاد فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، والتنمية الفرعية المتوازنة، وذلك لأن السياحة تتقاطع، وتخلق ارتباطات، ووشائج متبادلة، مع قطاعات أخرى كثيرة.

إن المبادرات التي اتخذتها الهيئة العليا لتشجيع السياحة المحلية، وتنفيذ برامج التوعية العامة؛ بهدف زيادة الوعي، وتنمية المواقف الإيجابية تجاه السياحة في المملكة، كانت ولا تزال تسير في الاتجاه الصحيح. لكن تغيير مواقف متجذرة من هذا النوع يبقى عملية طويلة الأمد، ولهذا يتوجب على الهيئة العليا للسياحة متابعة جهودها، وتكثيفها في هذا المجال في السنوات القادمة.

السياحة: هل هي فكرة قبل أوانها؟

يكاد يكون من المتوقع، والمشجع بطرائق كثيرة، أن تتكرر بعض الأسئلة الرئيسة في أي نقاش عن السياحة في المملكة العربية السعودية. والسؤال الذي طرحناه في العنوان الفرعي أعلاه مألوف ومهم في هذا النقاش، ويوحي ضمناً بنفاد الصبر تجاه ما يبدو كأنه وتيرة تقدم بطيئة.

في الواقع، لمناصري الجهود الوطنية لتنمية السياحة، والمشككين فيها على حد سواء، كامل الحق في تبني مثل هذه المواقف، وإبداء مثل هذه المشاعر، وإن يكن لأسباب مختلفة تماماً.

بالنسبة إلى الأنصار جهود التنمية السياحية والمشاركين فيها بشكل مباشر، قد يبدو التقدم محبطاً أحياناً. وبالنسبة إلى المشككين القابعين خارج أطر تلك المحاولة الجريئة وعلى حوافها، من السهولة بمكان تبني موقف نقدي، والإشارة إلى عدم تحقيق تقدم ملموس، وهو موقف يسهل تفهمه بالقدر نفسه. لكن كلا الطرفين مخطئ، لسببين رئيسين:

أولاً: كلاهما لا يدرك أو يقدر بشكل كاف مدى تعقيد صناعة السياحة في السياق السعودي، خصوصاً من ناحية تنمية قطاع يفتقد إلى الأطر المؤسسية والقانونية والإدارية المسبقة.

ثانياً: وهذا هو الأكثر أهمية، أن كليهما لا يدرك أو يقدر بشكل كامل حقيقة أن تنمية السياحة في المملكة لا يمكن أن تتم بين ليلة وضحاها، أو أن تكون إصلاحاً جذرياً شاملاً للمجتمع أو لآليات عمل القطاع العام. كما لا يمكن أبداً فرضها من القمة إلى القاعدة، فذلك ببساطة ليس الأسلوب السعودي في العمل؛ لذلك تبقى طريقتنا أكثر حذراً وتأنياً، ومن ثم أكثر ثباتاً ورسوخاً.

يتحتم علينا تبني منظور بعيد الأمد حين يتعلق الأمر بتنمية السياحة في المملكة. من الناحية الاقتصادية، تُعد المملكة محظوظة في عدم حاجتها إلى إيجاد حلول ملحة، ومستعجلة جداً للمشكلات الاجتماعية - الاقتصادية، مع أن المقاربة التدريجية والتراكمية لتنمية السياحة لا تعني الدعة والركود بحال من الأحوال.

إن الانتعاش الحالي لأسعار النفط نعمة على الاقتصاد السعودي؛ وعلى عكس فترات الانتعاش السابقة، تعمل الحكومة في الوقت الراهن على استغلال تدفق العوائد النفطية إلى خزائن الدولة واستخدامها في تقوية القاعدة الاقتصادية للمملكة، وفي معالجة المشكلات الاقتصادية - الاجتماعية البنيوية والمستحكمة. وتسترشد الحكومة في ذلك بالاعتراف بحقيقة أننا لا نستطيع استخدام ثروتنا النفطية علاجاً مسكناً وقصير الأمد، بل يجب القيام بدلاً عن ذلك بوضع أسس متينة للتنمية الاقتصادية المستديمة وطويلة الأمد، وفي هذا السياق تحديداً تستطيع السياحة أداء دور مهم.

obeikan.com

تبدو تحدياتنا الديموغرافية كبيرة، من حيث مضامينها المتعلقة بإيجاد فرص العمل؛ كما تتفاقم حاجتنا إلى تنمية إقليمية متوازنة؛ ويبقى تنويع الاقتصاد ضرورة حتمية وملحة.

تمثل السياحة - كما تصورناها وقدمناها في هذه الصفحات - خياراً بارزاً لمعالجة هذه المشكلات، إذ تبدو الشروط الاقتصادية عموماً مواتية لتوفير أساس جيد لتنمية صناعة سياحة سعودية قوية. إن اقتصادنا المتين، الذي يتنوع تدريجياً بعيداً عن إنتاج النفط والغاز، واستقرار أوضاعنا السياسية، يشكلان نقطتي قوتنا الذاتية، وتسهم كلتاهما في إنجاح التنمية السياحية.

لقد نشأت عملية تحديث أطر المجتمع السعودي في الثلاثين سنة الماضية إلى حد بعيد عن الثروة التي ولدها النفط، وقد ولدت الثروة بدورها طلباً محلياً على السياحة القائمة على النماذج والتوقعات العالمية.

على الرغم من أن الثقافة العالمية نفذت سريعاً إلى الحياة السعودية في العقود الثلاثة الماضية أو نحو ذلك، فإن هذا التحديث طرأ بشكله الأوسع على مناحي الحياة المادية. ومع أن أساسيات الثقافة السعودية التقليدية وقيمها الاجتماعية تبقى مرنة وقادرة على تحمل الضغوطات، فإننا نعيش - باختيارنا - في عالم يتجه بخطى وئيدة نحو العولمة.

لقد ازداد تعرضنا للأفكار وأنماط السلوك العالمية عبر دخول الفضائيات